المحاضرة 2: الحكامة السياسية ودولة القانون	**من إعداد الأستاذة: موفق سهام**
موجه لطلبة سنة ثالثة: تخصص ليسانيات	**الأفواج: 10،9،8،7،6،5**

الحكامة هي عبارة عن حكم يقصد فيه ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون الدولة، وهي تشتمل على الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتعمل على تفعيل مفهوم المشاركة فيما بينها

اولا: أبعاد الحكامة:

-البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها و يكمن هذا البعد في **ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد،** من خلال تنظيم انتخابات حرة و نزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، و هيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن.

-البعد التقني: المرتبط بعمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها و تعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية و الوظيف العمومي، و هو ما يقتض أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية و المالية، و يكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، و يكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة.

-البعد الاقتصادي والاجتماعي: و الذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة و العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج و السلع و الخدمات على أفراد المجتمع، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة .

ولعل مكمن التفاعل بين هذه الإبعاد الثلاثة يتضح لنا أنه لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلالية عن نفوذ رجال السياسة، كما أنه لا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، لذلك فإن الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية (آليات الحكم الراشد)، و بناءا على توفر أو عدم توفر مجموعة من المؤشرات التي تشتمل على هذه الأبعاد الثلاثة متكاملة فيما بينها يمكن قياس مدى صلاح و عقلانية الحكم داخل الدولة، و مدى مساهمة السلطة السياسية في توفير الأرضية المناسبة لتمتع الموطنين بمختلف حقوقهم و ضمانة حرياتهم.

كما أن الحكم الرشيد يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي عبارة عن ممارسة للسلطة وحقوقها وفقاً لمبدأ المحاسبة، ولا تقتصر فقط على الاهتمام بآثاره التنموية الحالية وإنّما تشتمل على التنمية المستدامة وطويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة.

ثانيا: أنواع الحكامة:

الحكامة الإدارية: وتعكس وجود نظام إداري في القطاع العام يتسم بالكفاءة و تحكم القانون والمساءلة

الحكامة الاقتصادية: وتعكس عملية اتخاذ القرارات التي لها أثار على النشاطات الاقتصادية الداخلية والخارجية للدولة.

الحكامة السياسية: وتعكس عملية اتخاذ القرارات السياسية من قبل السلطات الشرعية في الدولة، فالدولة الديموقراطية تتسم بالفصل بين السلطات ومسائلتها، إضافة إلى توفير حرية المواطنين في اختيار قادتهم وممثليهم من خلال نظم انتخابية حرة ونزيهة.

ثالثا: دولة القانون:

مفهوم دولة القانون:

هي الدولة التي تخضع في مظاهر نشاطها جميعا لأحكام القانون وتتقيد بها، أي آن سلطات الدولة كلها التشريعية والتنفيذية والقضائية لا يمكنها أن تتصرف إلا في حدود القانون، مادامت هذه الأحكام لم تلغي أو تعدل وفقا للشكليات والإجراءات المحددة بالنصوص القانونية.

مبادئ دولة القانون:

نقصد بالمبادئ التي تقوم عليا دولة القانون بالعناصر التي تميز دولة القانون أو ما هي الضمانات لذلك أي التي تضمن خضوع جميع نشطات الدولة للقانون و هي كالأتي:

1- ضرورة وجود الدستور: ضرورة وجود الدستور و هو من أهم الضمانات، ففيه تحدد اختصاص كل سلطة من السلطات الثلاث و يقيدها و هو المنشأ لها و عليه الالتزام بنصوصه و احترام مبادئه

2- الأخذ بمبدأ تدرج القواعد القانونية: الدستور هو في قمة الهرم ثم يليها القانون الوضعي ثم اللوائح و القرارات التنظيمية و أخيرا القرارات الإدارية الفردية، و يجب اعتماد مبدأ القانون الأدنى لا يتعارض مع القانون الأعلى سواء من حيث الموضوع أو الشكل.

3-الفصل بين السلطات: وينص على أن تقوم كل سلطه بمهامها و لا يكون تداخل في ذلك ولا يكون تجاوز في الاختصاص والمهام الموكلة لها ، أي على السلطة التشريعية سن القوانين و السلطة التنفيذية بتنفيذ تلك القوانين و الكشف عنها, وأما السلطة القضائية تقوم بتطبيق القوانين على نزاع يعرض أمامها.

4-سيادة القانون: يفرض على الشعب المكون للدولة التقيد بالنظام القانوني القائم و وضع ضمانات للمحكومين.

5-الرقابة القضائية على الأعمال الإدارية العمل على أن يقف القضاء ضد أي تعسف من الإدارة لأن الرقابة القضائية أكثر فعالية من أي رقابة

ثالثا: علاقة الحكامة السياسية بدولة القانون:

دولة القانون هي معيار أو مؤشر للحكامة ، فلا وجود للحكامة في ظل دولة اللا قانون دولة لا تسودها الديموقراطية.